S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25164
26 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة
إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الرسالة الموجهة إليكم من سعادة السيد رادوي كونتيتش نائب رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالاعمال بالنيابة

27/01/93 270193 270193 (٩٣)٠١٨٥ز 93-05204

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
موجهة إلى رئيس مجلس الامن من نائب
رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

فرض مجلس الامن بمقتضى مقرراته وقراريه ٧٥٢ و ٧٥٧ (١٩٩٢) ، التزامات وجزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، جرى إحكامها فيما بعد بمقتضى القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) .

ورغم طبيعة الجزاءات المفروضة الاحادية الجانب وغير العادلة ، فقد شاركت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بنشاط في الجهود الرامية إلى التقيد الكامل بجميع المتطلبات المنصوص عليها بموجب قرارات مجلس الامن المذكورة :

- فهي تشترك بنشاط في عملية التفاوض الجارية في إطار المؤتمر المعني بيوغوسلافيا سابقا ودأبت باصرار على المطالبة بوقف كامل لإطلاق النار في البوسنة والهرسك والتوصل إلى تسوية شاملة تقوم على الاتفاق بين الامم الثلاث المكونة لها ؛

- انسحبت جميع وحدات الجيش اليوغوسلافي من إقليم البوسنة والهرسك بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ ، ووضعت الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك تحت الرقابة المباشرة للحيلولة دون أي تدخل أو تحرك عسكري من جانب التشكيلات شبه العسكرية المحتملة ؛

- وقبلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أثناء المحادثات التي عقدت في جنيف يومي ٢ و ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ المبادئ الدستورية التي وُضعت للبوسنة والهرسك وحثت باصرار على قبولها أيضا من جانب وفد الصربيين البوسنيين ومن جانب جمعية الجمهورية الصربية . ولقد عزز ذلك بشكل كبير فرص إيقاف الحرب في البوسنة والهرسك وتسوية الازمة في البوسنة والهرسك بالوسائل السلمية .

ولقد سبق أن مهدت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، عن طريق بعض التدابير الملموسة ، السبيل لحدوث مثل هذا التطور :

- فقد أعلنت أنها تعارض بحزم استخدام القوة كوسيلة لتغيير الحدود بين البلدان ؛

- وذكرت صراحة أنها ليس لديها أية مطالب إقليمية في أراضي جيرانها ؛

- وأعربت عن استعدادها للدخول في محادثات مباشرة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بغية حل جميع المسائل المعلقة وتنظيم العلاقات المتبادلة بما في ذلك الاعتراف المتبادل (اعترفت بسلوفينيا) ؛

- وأدانت إدانة مطلقة ممارسة "التطهير العرقي" أيا كان شكله وأيا كان الطرف الذي يمارسه ؛

- وأنشأت وزارة حقوق الانسان وتتعاون بنشاط مع الجهود الرامية إلى حماية حقوق الانسان وتعزيزها في إقليمها وفي الاقليم الأوسع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة ؛

- وبادرت بإجراء محادثات واتصالات تفضي إلى حل الخلافات والمشاكل المتعلقة بكوسوفو وميتوهيا ، وقبلت بعثة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا طويلة الامد ؛

- وبذلت جهودا خاصة لضمان إيصال المساعدة الانسانية وحثت ، واضعة هذا الهدف نصب أعينها ، على التوقف عن قصف سراييفو وعلى إعادة فتح مطار سراييفو وقدمت خدمات مطار بلغراد دون مقابل ؛

- واختارت أن تتعاون تعاونا موسعا مع قوة الأمم المتحدة للحماية وأن تنشأ لجنة رسمية لهذا الغرض ؛

- ونظمت انتخابات برلمانية ديمقراطية مبكرة على صعيد الجمهوريات والصعيد الاتحادي ضمانا للوجود الموسع للمراقبين الأجانب ، وما إلى ذلك .

ولقد أعيقت جميع الانشطة المذكورة أعلاه التي تضطلع بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى اليوم على نحو خطير بسبب استحكام تورط جمهورية كرواتيا في الصدامات المسلحة في أراضي البوسنة والهرسك سابقا وفي المناطق التي تسيطر عليها حاليا قوة الأمم المتحدة للحماية ، الأمر الذي استرعينا الانتباه إليه عدة مرات .

وقد أثرت الجزاءات تأثيرا ضارا على جميع فئات السكان ولا سيما اللاجئين البالغ عددهم ٠٠٠ ٦٠٠ لاجئ من المناطق التي عصفت بها الحرب في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة التي لم يصل إليها ولو أدنى عون غوثي من جانب المجتمع الدولي . ولقد قام كبار المسؤولين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عدة مناسبات بإبلاغ مجلس الأمن بما لهذه الجزاءات من آثار ترقى إلى مستوى الكارثة على مستويات معيشة مواطنينا وأحوالهم الصحية وبآثارها المدمرة على ميادين العلم والثقافة والرياضة والنقل الجوي وغيرها من المجالات . وخلاصة القول فإن قطاعا كبيرا من السكان يعيش ، كنتيجة مباشرة للجزاءات الاقتصادية ، بالفعل دون مستوى الكفاف ، وأصبحت ظروف المعيشة في مجملها غير محتملة .

ولا نستطيع أن نجد تفسيرا معقولا للطريقة التي تجاهل بها مجلس الأمن الالتماسات العديدة التي قدمتها حكومة يوغوسلافيا لتخفيف الجزاءات في مجال الاحتياجات الإنسانية .

ولما كانت يوغوسلافيا قد أوفت بما يقرب من جميع المتطلبات الداخلة في نطاق اختصاصاتها وسلطاتها ، وإذ نضع في الاعتبار التقدم المحرز حتى الآن في عملية جنيف الرامية الى تحقيق وقف القتال في أقرب وقت ممكن في البوسنة والهرسك ووضع نهاية للمأساة الخطيرة في هذه المنطقة ، فإننا نشعر أن لدينا كل الحق في أن نطلب اليكم ، يا سيادة الرئيس ، أن تبادر ، داخل مجلس الأمن ، باتخاذ إجراء لرفع الجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا رهن تصرفكم ونعرض عليكم كامل تعاوننا .

وإننا إذ نثق أنكم ستعمدون شخصيا ، وأن مجلس الأمن سيعمد كذلك ، الى إيلاء العناية الواجبة لهذا المطلب ، نود أن نؤكد لكم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستظل كعهدها في الوفاء بالتزاماتها وبذل جهودها للوصول ، عن طريق المفاوضات السياسية ، الى تسوية دائمة وعادلة لجميع المشاكل في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة .

(توقيع) رادووي كونتيتش
نائب الرئيس

- - - - -